اقتصاد

مزيد من تهاوي الجنيه السوداني

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

شهدت أسعار العملة المحلية انخفاضاً كبيراً في السودان خلال الأيام الأخيرة، إذ قفز سعر الدولار إلى 2400 جنيه من 1940 جنيهاً، ما أدى إلى غلاء مختلف السلع والخدمات، ومنها الوقود والنقل، في ظل غياب الحكومة والقطاعات ذات الصلة. وحسب تجار ومواطنين لـ«العربي الجديد»، وصل سعر كيلوغرام السكر الواحد إلى 50 ألف جنيه في بعض مناطق البلاد، وقفزت أسعار العدس والدقيق أكثر من 70 بالمائة، ووصل سعر رغيف الخبز الواحد إلى 300 جنيه في مناطق عديدة. وتعاني بعض المناطق من انعدام شبه تام للسلع مع ضعف الخدمات مثل الكهرباء والمياه والاتصالات التي تزيد من معاناة المواطنين. وتعاني العملة السودانية من انخفاض اعتبره مراقبون الأسوأ في تاريخ البلاد، حيث ارتفعت في منافذ البنوك التجارية السودانية إلى حوالى 2000 جنيه مقابل الدولار، فيما ما زالت السوق السوداء تتحكم في العملة التي وصل سعر الدولار فيها إلى 2400 جنيهاً. ومع الاضطراب الاقتصادي والمعيشي وفوضى الأسعار، رفعت محطات وقود أسعار غالون البنزين والغازولين إلى 11 ألف جنيه، الأمر الذي ضاعف من قيمة النقل وأسعار السلع. وتعاني ولايات الجزيرة وسنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض والخرطوم وكردفان من انعدام تام في المواد البترولية، إذ يقول المواطن محمد عبد الله: «لا وقود أو غاز ولا حتى كهرباء ومياه شرب نقية».

يضيف لـ«العربي الجديد»: «نعيش حياة بائسة تحت رحمة السلاح، فالوقود يأتي بالتهريب عبر الدواب بطرق ترابية ويباع بأسعار خيالية وفي السر. ليست لدينا أموال، ولا تتوفر سلع في الأسواق، نحن محاصرون من كل الاتجاهات، وما يأتي من سلع يكون عبر قوات الدعم السريع التي فتحت بعض أسواق البضائع المسروقة من منازل المواطنين وبعض المخازن والأسواق».

ونتيجة لإغلاق مدن دارفور واستمرار الحرب فيها، توقف دخول السلع الغذائية وانعدمت فيها خدمات الغاز والكهرباء. ومن جانبه، يقول المواطن بابكر إسماعيل لـ«العربي الجديد» إن أغلب السلع اختفت، وبلغ سعر كيلوغرام السكر 50 ألف جنيه ورطل الشاي 15 ألف جنيه وصابون الغسيل خمسة آلاف جنيه مع انعدام تام للسلع الأخرى مثل الدقيق والعدس، أما رغيف الخبز فارتفع سعره إلى 300 جنيه من جانبه، يقول الاقتصادي السوداني محمد تومـ لـ«العربي الجديد» إن على الحكومة إعادة النظر في عملية استيراد الوقود وعدم تركه للقطاع الخاص الذي يستغل الأزمة. يضيف: «في مثل هذه الظروف، نحتاج إلى تدخل الدولة وفرض سيطرتها على عملية استيراد الوقود بصورة عامة ولو إلى حين». ويشير إلى فوضى الأسعار بسبب ارتفاع سعر الدولار، لافتاً إلى تداعيات سلبية على الإنتاج الزراعي والصناعي بسبب الحرب.

ويقدّر خبراء اقتصاد تجاوز خسائر القطاع الصناعي أثناء الحرب عشرة مليارات دولار، في ظل ظروف صعبة ومعقدة أهمها عدم الاستقرار وهروب رأس المال بحثاً عن بيئة أكثر أماناً واستقراراً، فضلاً عن تدني قيمة الجنيه السوداني.

منح نقدية «رقمية» مثيرة للجدل

في برنامج مثير للجدل سيكلف مليارات الدولارات ويهدف إلى تعزيز اقتصاد البلاد المتباطئ، أعلن رئيس الوزراء التايلاندي سريثا ثافيسين يوم الاثنين، أن الشركات والأفراد المؤهلين يمكنهم التسجيل اعتباراً من أغسطس/آب المقبل، للحصول على منح نقدية رقمية، حسبما أورد «الواشنطن بوست» وذلك بعدما كشفت الحكومة في إبريل/نيسان الماضي، عن خطة طموحة لاقت انتقادات واسعة النطاق تسمى «المحفظة الرقمية»، الهدف منها منح نحو 50 مليون مواطن عشرة آلاف باهت (275 دولاراً تقريباً) لكل منهم من الأموال الرقمية لإنفاقها على الشركات المحلية حصراً. وانتقد اقتصاديو البرنامج ووصفوه بأنه وسيلة غير فعالة للمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام.

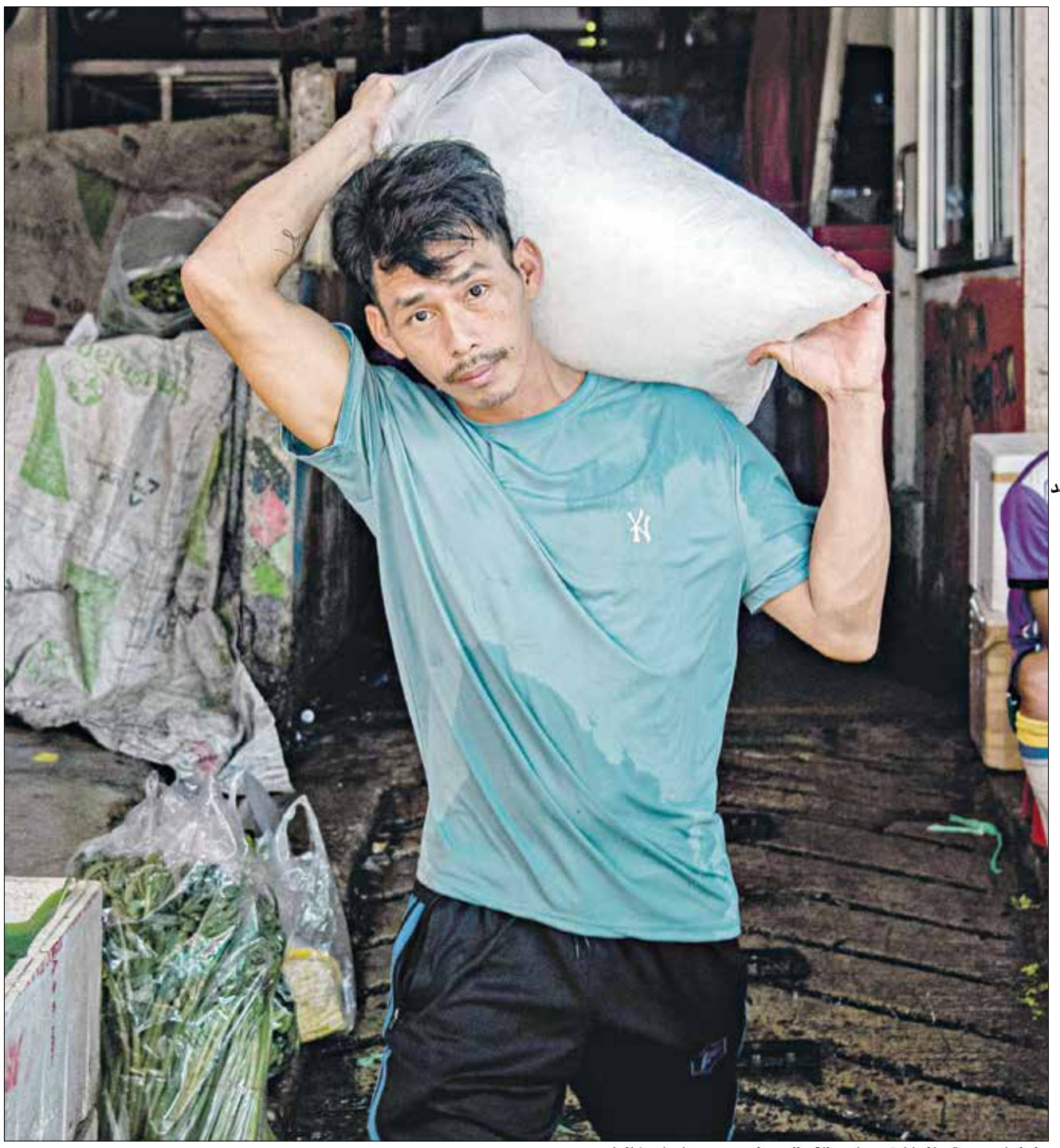

عامل في سوق خلونغ توي في بانكوك، 3 مايو 2024 (بيرابون بونياكيات/ Getty)

لقطات

ارتفاع تحويلات العمالة الفيليبينية من الخليج

ارتفعت قيمة تحويلات العمالة الفيليبينية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2024 بنسبة 3,59% سنوياً، لزيادة التحويلات من خمس دول. سجلت تحويلات العمالة الفيليبينية من دول الخليج 2,179 مليار دولار، مقابل 2,104 مليار دولار في الخمسة أشهر الاولى من عام 2023، وذلك بحسب التقرير الشهري لبنك الفيليبين المركزي الصادر امس الاثنين. وحسب الإحصائية، فقد شكلت تحويلات العمالة الفيليبينية من دول مجلس التعاون الخليجي 16,31% من إجمالي تحويلات العمالة الفيليبينية من دول العالم في الخمسة الأشهر الاولى من العام البالغة 13,365 مليار دولار.

مشروع المليون وحدة سكنية في مصر

أكدت الرئيسة التنفيذية للصندوق الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في مصر، مي عبد الحميد، أن المدن الجديدة تستحوذ على أكثر من 80% من حجم الوحدات السكنية المنفذة في إطار مشروع المليون وحدة سكنية (إسكان منخفضي الدخل). جاء ذلك في كلمة الرئيسة التنفيذية للصندوق الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، عقب الجولة التفقدية، أمس الاثنين، التي قام بها رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، بمدينة حدائق العاصمة. واوضحت عبد الحميد انه تم طرح 928 الف وحدة، وجار طرح المتبقي من المليون وحدة سكنية.

نمو استثمارات بنوك الإمارات

ارتفعت استثمارات البنوك العاملة في دولة الإمارات بنهاية شهر ابريل/ نيسان 2024 بنسبة 21% على أساس سنوي. وحسب بيانات مصرف الإمارات المركزي وصلت استثمارات البنوك في الإمارات إلى 666,2 مليار درهم بنهاية ابريل الماضي، وبزيادة تعادل 115,3 مليار درهم، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وعلى اساس شهري، نمت استثمارات البنوك بنسبة 0,3% خلال شهر ابريل الماضي لتصل إلى 666,2 مليار درهم، مقابل 664,4 مليار درهم في مارس/ آذار 2024، بزيادة تعادل 1,8 مليار درهم. واوضحت البيانات ان الاستثمارات في سندات الدين انخفضت بنسبة 1,3% على اساس شهري.

معاناة الليبيين تشتد من غلاء الطماطم

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

شهدت أسعار الطماطم ارتفاعاً قياسياً في ليبيا، حيث وصل سعر الكيلو إلى تسعة دنانير في حين أنه لم يكن يتجاوز الدينارين ونصف دينار قبل شهرين (الدولار= 4,8 دنانير)، وهذا ما يفاقم معاناة الليبيين مع الغلاء، إذ يقول تاجر الجملة في سوق الخضروات بمنطقة جنزور غرب طرابلس، محمد كرواط، إن المشكلة تكمن في نقص كميات الطماطم، مشيراً في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن السعر بدأ يرتفع مطلع الشهر الجاري مع الإقبال عليه أكثر خلال موسم الصيف. في هذا الصدد، قال بائع التجزئة للخضروات والفواكه في سوق الحوت وَسَط طرابلس، عبد الرزاق الخوجة، إن السعر مرتفع جداً نتيجة إقبال الأسر الليبية عليه أكثر صيفاً لاستخدامه كثيراً في إعداد بعض الأكلات الشعبية.

بدوره، أرجع رئيس اتحاد الفلاحين أحمد أبو حلالة هذا الغلاء إلى ارتفاع أسعار الأسمدة بسبب ضريبة الدولار. ورأى المحلل الاقتصادي علي بن الطاهر أن غلاء الطماطم يرجع إلى عمليات التهريب التي يقوم بها البعض خاصة بعد افتتاح معبر رأس اجدير الحدودي، مشيراً إلى أن الفرق في هامش الربح يصل إلى 125%. وأوضح لـ«العربي الجديد» أن إنتاج ليبيا من الطماطم سنة 2023 غطى 65% من احتياج السوق المحلي، بينما تم استيراد 35% المتبقية. وتفيد أرقام وزارة الاقتصاد بأن سعر كيلو الطماطم ارتفع الشهر الماضي، إلى خمسة دنانير.

وفي عام 2023، أظهر إنتاج الطماطم في ليبيا استقراراً بعدما أنتجت البلاد عام 2022، نحو 224,65 مليون كيلوغرام، بزيادة 1,53% عن العام السابق. وبذلك احتلت ليبيا المرتبة 64 عالمياً في إنتاج الطماطم الذي شهد تذبذبات تاريخية، مسجلاً أعلى مستوياته عام 1997 بإنتاج 230 مليون طن، وأدنى مستوياته سنة 1961، عندما بلغ 40 مليون طن. وكانت ليبيا تدعم المزارعين بنحو 1,3 مليون دينار دولار لتوفير اليوريا والسماد إضافة إلى توفير الحبوب بسعر مدعوم بنسبة 50% عن سعر السوق، فضلاً عن شراء محاصيلهم فيما يتعلق بالقمح والشعير. وتبلغ الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا، وفق البيانات الرسمية، نحو 3,6 ملايين هكتار تعادل 2,07% من إجمالي مساحة البلاد.

ترامب ومستقبل العملات الرقمية

مصطفى عبد السلام

بينما كانت أسواق المال العالمية تتوقع قبل أسابيع بلوغ سعر بيتكوين، العملة الأشهر بين العملات المشفرة، مستوى 100 ألف دولار خلال وقت لاحق من العام الجاري، على أن يتبعها صعود مثير ومتواصل للعملات المشفرة الأخرى، سارت حركة الأسعار عكس التوقعات وخيبت آمال المستثمرين والصناديق معاً. وتعرضت العملات الرقمية لضربات موجعة في الفترة الماضية، وهو ما أدى إلى حدوث تراجع حاد في أسعارها مع تعرض المضاربين لخسائر فادحة، فسعر بيتكوين تراجع من حاجز 75 ألفاً و830 دولاراً، وهو المستوى الذي بلغه يوم 14 مارس/آذار الماضي، إلى أقل من 53 ألفاً و550 دولاراً يوم 5 يوليو/ تموز الجاري، أي أنها فقدت نحو 30% من قيمتها خلال أربعة أشهر. وكان من المتوقع مواصلة الأسعار تراجعها وفقدان تلك العملات بريقها لأسباب عدة، منها اقدام الحكومة الألمانية على بيع جزء من محفظتها من العملات المشفرة، وقيام مستثمرين بالتخلص مما في حوزتهم من بيتكوين، وتحسن مؤشرات الأسهم في بورصة وول ستريت وغيرها من البورصات، وهو ما قاد إلى عمليات بيع مكثف في أسواق العملات المشفرة، مع توجه المستثمرين نحو تلك البورصات.

وتلقت تلك العملات ضربة أمنية، إذ نهب القراصنة عملات مشفرة بقيمة 1,38 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري، وهو أكثر من ضعف نفس الفترة من العام الماضي. لكن تلك العملات استردت عافيتها عقب الإعلان عن نجاة المرشح الجمهوري في انتخابات الرئاسة دونالد ترامب، حيث زادت 9% في يومين.

مبررات الزيادة هذه المرة تنطلق من أجواء محاولة اغتيال ترامب الداعم للعملات الرقمية على عكس بايدن وفريقه، وما تردد عن لقاء مرتقب يجمع ترامب بأصحاب الصناديق والمستثمرين في تلك العملات خلال مؤتمر بيتكوين 2024 المقرر عقده يوم 27 يوليو. كما أن تراجع الأسعار أغرى الحيتان الكبار لعودة الشراء بكثافة حيث اشتروا 71 ألف وحدة من بيتكوين مطلع يوليو.

في كل الأحوال، ورغم التطورات الإيجابية المتوقعة، لا يزال الوقت مبكرا للتعامل مع العملات الرقمية باعتبارها إحدى أدوات الاستثمار شبه الآمنة حتى في حال عودة ترامب إلى البيت الأبيض، ولا يزال الذهب والدولار هما الاستثمار القوي وشبه الآمن مقارنة بتلك العملات عالية المخاطر، ومن المتوقع أن تميل الكفة لصالح الذهب لأسباب، منها بدء تراجع أسعار الفائدة وزيادة المخاطر في حال فوز ترامب، فمن المتوقع إثارته مشاكل تسبب ربكة في المشهد الاقتصادي الدولي، منها إشعال حرب تجارية شرسة مع الصين مجدداً، وتأزيم الوضع مع إيران.

مال وناس

طوابير في مصر على الأدوية... وصراع مصالح

تشهد مصر طوابير على الأدوية في المستشفيات بسبب شحها في الصيدليات وغلاء اسعارها، وسط حرب تكسير عظام بين الحكومة والمصانع

الفاهرة ـ **عادل صبري**

وسط ارتفاع حاد في أسعار الدواء وشح وجوده في الأسواق، تشهد الأسواق حرب تكسير العظام بين الحكومة ومصانع إنتاج الأدوية المحلية والمستوردة وتسويقها.

تتجه الحكومة إلى بناء عدة مصانع لإنتاج خامات الدواء، بمدينة السلام شرق العاصمة، تتولى تدبير الخامات للمصانع التي توافق على إنتاج الأدوية اللازمة للمستشفيات العامة والتابعة للتأمين الصحي والجامعات والجيش والشرطة، بينما تسابقها شركات القطاع الخاص والأجنبي، في الاستحواذ على نوعية الأدوية المطروحة في السوق، والهيمنة على النوعيات الأكثر طلباً في الأسواق.

لجأت بعض شركات الأدوية إلى تسريح جزء من العمالة التابعين لها، للحد من نفقات التشغيل. تأتي المنافسة بين الطرفين بينما تشهد الأسواق ارتفاعاً حاداً في أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية، مدفوعة بارتفاع سعر الدولار وتوقّف العمل في أغلب المصانع، وعدم قدرة الجهات الحكومية السيطرة على سوق تقدر مبيعاتها بنحو 122 مليار جنيه سنوياً.

سبّب خروج الشركات الحكومية من 97% من حصة صناعة الدواء، على مدار السنوات الماضية، إطلاق يد المصانع والموزعين، في رفع أسعار أدوية تشمل 17 ألف صنف، تزداد حدتها مع تراجع قيمة الجنيه، وسط اختلال سلاسل التوريد وارتفاع الأسعار العالمية.

تلقي الحكومة والمصانع بأزماتها في وجه المستهلكين المحاصرين بين ندرة الدواء وارتفاع الأسعار، واختفاء الأدوية من المستشفيات العامة والتابعة للدولة.

طوابير في المستشفيات

يتدفق ملايين المصريين يومياً للوقوف في طوابير الكشف بالمستشفيات الكبرى في المحافظات، أملاً في الحصول على الأدوية غير الموجودة في الصيدليات والتي يقررها الأطباء. بعضهم يأتي بتوصية خاصة من الأطباء الذين يتعاملون معهم بعياداتهم الخاصة، لكنّ نقص الأدوية أزمة تواجه الجميع. على أعتاب مكتب التأمين الصحي بمدينة الجيزة غرب العاصمة. المجاور لمكتب المحافظ، يصطف المرضى من كبار السن والسيدات والرجال والأطفال، قبل طلوع الشمس، لتسجيل أسمائهم في جدول الحضور، لضمان الحصول على فرصة للكشف المجاني وصرف الأدوية. تندب السيدة السبعينية نعيمة عبد الرحيم حظها وصولها المتأخر، بما يضعها في ذيل كشف المرضى الذين يضطرون إلى الوقوف لساعات في طوابير العلاج، تحت لهيب شمس يوليو الحارقة. تخشى السيدة أن ينتهي دواء الأنسولين من خزينة صيدلية التأمين الصحي، قبل وصولها إلى الطبيب المختص. تقول السيدة لـ«العربي الجديد» إن الدواء لم يعد متوفراً في الأسواق، وإذا وجدته فإنّ سعره ارتفع إلى الضعف، من 500 إلى 1000 جنيه دفعة واحدة.

على المقعد المجاور تتمتم شابة تحمل طفلاً رضيعاً، تنتظر معها للحصول على جرعة الأنسولين من التأمين الصحي، بعد أن تعذر الحصول عليه بسعر مقبول من الصيدليات. تشير الأم الشابة إلى أن تكلفة دواء الطفل المصاب بالسكر منذ ولادته، تصل إلى 5 آلاف شهرياً، بالأسعار الجديدة، مشيرة إلى أن هذه التكلفة لا تزيد عن 500 جنيه (الدولار = نحو 48 جنيهاً) عن طريق التأمين الصحي، مع ذلك فإن التأمين غير قادر على توفير الحصة الشهرية المقررة من أطباء المكتب الموصى بها في تقارير رسمية.

في مقابلة مع الطبيب المختص، الذي يرفض ذكر اسمه لأنه غير مخول بإصدار تصريحات صحافية، يؤكد أن ارتفاع أسعار الأدوية، جعل المستشفيات العامة والحكومية غير قادرة على الوفاء باحتياجات المرضى، بما يزيد من حالات التكدس الشديد يومياً. يشير الطبيب إلى أن شركات الأدوية تمارس ضغوطاً على الحكومة لرفع أسعار الأدوية بمعدلات كبيرة رغم المكاسب الهائلة التي تحققها، من صناعة تعد الأعلى ربحية عالمياً، منوهاً إلى الدعم الذي تقرره الحكومة لتوفير الدواء للمواطنين غير الموجودة في الصيدليات والتي أصبح غير كاف، في ظل تزايد أعداد المرضى وتراجع الدخل، وتوجه الدولة إلى تقليص أعداد المستشفيات العامة، وإسناد إدارتها وتشغيلها إلى القطاع الخاص، بدلاً من التوسع في مشروع التأمين الصحي الشامل على مدينة البلاد، المعطل تعميمه منذ أربع سنوات.

يؤكد الطبيب أنه مخول بكتابة تقارير بعلاج أي مريض، وصرف الأدوية اللازمة له، على نفقة الدولة أو مستشفيات التأمين العامة، مستدركاً بأن العقبة التي تواجه المرضى، عدم توافر الدواء، ليظل القرار المالي غير ذي قيمة لحين وصول الأدوية

> شراء الدواء بالحبة... وسوق سوداء لبعض الأصناف

من مخازن الشركات والموزعين. تعرض الأدوية الناقصة حياة الملايين للخطر، وتصيب الأدوية المختفية من المستشفيات العامة والتأمين الصحي المواطنين بصدمة، عدم القدرة على شراء بديل لها من الصيدليات الخاصة، مع حاجتهم الماسة إلى مواجهة المشكلات الصحية خاصة المزمنة.

تعطيل المصانع

أدى تعطيل العمل في مصانع الأدوية إلى شح هائل بأدوية التخدير والإفاقة والسكر والأمراض المعدية والمناعية والغدد، وضمور العضلات وتخثر الدم ودعامات القلب، وصعوبة الحصول على المستلزمات الطبية التي تشمل شرائح ومسامير إصلاح الكسور والعظام ومعدات الجراحة وتشغيل أجهزة المسح الذري والإشعاعي، والقفازات المعقمة وأجهزة الحماية الشخصية بغرف الطوارئ، والمقاعد المتحركة والأطراف الصناعية.

تحول شراء الدواء بالحبة والحبتين إلى ظاهرة، بعد أشهر من توزيع الدواء في الصيدليات، بالشريط بدلاً من العلبة الكاملة، خاصة الأدوية المستوردة مرتفعة الثمن. يعتبر صيادلة تلك الوسيلة مفيدة للمرضى الباحثين عن فرصة للعلاج الطارئ، تناسب دخولهم في الوقت نفسه. يشير صيادلة لـ«العربي الجديد» إلى أن تصاعد أزمة الدواء وشحه في الأسواق، يجب أن تنتهي بسرعة، بعد أن تحركت عجلة الإنتاج في الشركات وموافقة الحكومة على رفع أسعار الأدوية المحلية والمستوردة، وتدبير الدولار لشراء مستلزمات الإنتاج وفقاً لسعر الصرف السائد. حدثت زيادة هائلة في أسعار الأدوية في مقابل وعد أطلقه رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أمام البرلمان الأسبوع الماضي، بأن يكون «تحريك الأسعار بنسبة مقبولة للأدوية ومحسوبة بدقة، تراعي تكلفة الإنتاج في الشركات وضمان توافر الدواء». يقول مدبولي إن سعر الدواء المصري ما زال الأرخص عالمياً، متجاهلاً تدني مستوى الدخل، وتراجع قيمته مع الخذهور المستمر بقيمة الجنيه مقابل العملات الحرة، إذ بلغ سعر الدولار نحو 48 جنيهاً عام 2024، مقابل 17,7 جنيهاً مع توليه الوزارة لأول مرة في يونيو 2018.

تأتي تراجعات الحكومة وسط شح شديد في كميات الأدوية المطروحة في الصيدليات والمستشفيات العامة، يتوقع أن تستمر لمدة شهرين لحين اكتمال مراحل التصنيع والتوزيع التي تجري بين شبكات الإنتاج والتسويق و80 ألف صيدلية منتشرة في أنحاء البلاد.

سوق سوداء لبعض الأصناف

أقر رئيس لجنة التصنيع في نقابة الصيادلة، محفوظ رمزي، في تصريحات صحافية بموافقة الحكومة على زيادة أسعار المنتجات الدوائية حتى تتناسب مع التكلفة الجديدة للمنتجات، التي توقف العديد من المصانع وشركات الأدوية، خلال الفترة الماضية بعد تحرير سعر الصرف، منوهاً إلى وجود قرارات رسمية تسمح بزيادة أسعار الدواء في حالة زيادة سعر الصرف للدولار أمام الجنيه، بنسبة 15%، بينما قفز الدولار بنحو 54% دفعة واحدة في 6 مارس/ آذار الماضي.

ألقى رمزي بمسؤولية عدم توافر الأدوية وظهور سوق سوداء لبعض الأصناف لتباع بنحو 70 ضعفاً عن قيمتها الرسمية، على الحكومة التي تأخرت في منح الشركات الدولار اللازم للشراء، بسعر الرسمي قبل 6 مارس، عند 31 جنيهاً، بينما بلغ 70 جنيهاً في السوق السوداء.

أكد رمزي انفراد «العربي الجديد» الذي نشرته نهاية يونيو/ حزيران 2024، حول موافقة الحكومة على رفع أسعار 1200 صنف دواء محلي ومستورد، بنسبة تتراوح ما بين 80% - 100%، مقابل التزام المصنعين والمستوردين بتوفير الدواء في الأسواق، قائلاً في تصريحاته، إنّ 175 مصنعاً و1500 شركة تتولى التصنيع للأدوية لدى الغير، يمثلون جميع الشركات والمصانع المحلية، حصلوا على الموافقات الخاصة من هيئة الدواء بزيادة أسعار منتجاتهم الشهر الماضي.

ارتفاع حاد في تكلفة العلاج الحكومي والخاص (خالد دسوقي/فرانس برس)

التكامل بين برامج الحماية الاجتماعية

أصدرت وزيرة التضامن الاجتماعي في مصر، مايا مرسي، قراراً وزارياً بتشكيل لجنة تنسيقية لتحقيق التكامل بين برامج الحماية الاجتماعية وربط الأنظمة الآلية بين وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي. ويترأس اللجنة رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي. ومن ضمن اختصاصات اللجنة وضع تصور لشمول كافة الفئات المستفيدة بتغطية خدمات التأمين الصحي.

مقابلة

أجراها **سعيد بن اعمر**

ماذا يكشف المدير العام لمجمع «توسيالي الجزائر» للحديد والصلب، آلب توبكوغلو، في مقابلة مع «العربي الجديد» عن النشاطات التي يمارسها المجمع، والأهداف التي يطمح إليها؟

آلب توبكوغلو

خطة تستهدف تحويل الجزائر إلى قطب لصناعة الحديد

«توسيالي» ينتج 4 ملايين طن والأولوية للسوق الداخلية

■ أُطلقت مؤخراً سلسلة من المشاريع الصناعية في الجزائر التي تحتاج إلى مواد خام في مجال الحديد. كيف يؤثر هذا على نشاط صناعة الصلب؟

بالفعل، تعمل الجزائر في المرحلة الراهنة على استغلال جميع إمكاناتها من الثروات المعدنية بكلّ أشكالها. أما ما يخص صناعة الصلب، فإنّ منجم غار جبيلات للحديد يعتبر «نعمة» لشركاتنا المتخصصة في إنتاج الحديد.

على الرغم من أن هذا المنجم يتميز بخصائص كيميائية عالية الفوسفور يتطلب منا معالجة مسبقة لاستخراج المادة الخام التي نحتاج إليها وهي خام الحديد، فمجمع «توسيالي» يخصص استثمارات مهمة في هذا الاتجاه، تُرجمت مؤخراً من خلال إنجاز مصنعنا لمعالجة المعادن وخام الحديد على مستوى ولاية بشار.

الإمكانيات التي يتوفر عليها منجم غار جبيلات أكّدتها السلطات العمومية في مناسبات عديدة، ولا سيما موازاة مع مشروع نقل منتجه من خام الحديد عبر السكك الحديدية من تندوف (موقع المنجم) إلى غاية مصنع المعالجة في ولاية بشار، بقدرات أولية تصل إلى 500 ألف طن.

بمجرد معالجة هذا الخام من الحديد والتخلّص من أجزائه الفوسفورية، سينقل إلى مركبنا بولاية وهران (432 كيلومتراً غرب الجزائر العاصمة)، وبالتحديد في منطقة بطيوة، أين تتم عملية التحويل لإنتاج الحديد بمختلف أنواعه واستعمالاته. ومن هذه المنطلقات، فإن منجم غار جبيلات سيدفع «توسيالي الجزائر» إلى رفع إنتاجه من مصادر محلية، لبلوغ إجمالي 8 ملايين طن من الحديد، جزء منها مستخرج من مناجم وطنية، ما من شأنه تقليص تكاليف نقل الخام من الحديد المستورد وشحنه.

■ كم تقدر الطاقة الإنتاجية السنوية لمصنع «توسيالي الجزائر»؟

الطاقة السنوية لإنتاجنا الإجمالي يقترب من 4 ملايين طن من الحديد، يضم تشكيلة متنوعة، ويعتزم المجمع إطلاق خط لإنتاج مسطحات الحديد خلال النصف الثاني من سنة 2024، في سياق العمل على الرفع من وتيرة الإنتاج وتكثيف النشاط وولوج الأسواق الخارجية وتحويل البلاد إلى قطب في صناعة الحديد. خط الإنتاج لمشروع توسيع المنتجات وتنويعها يجسد من خلال تصنيع مسطحات الحديد، سيدخل حيز الاستغلال خلال السداسي الثاني من هذا العام، موازاة مع ارتفاع عدد العمال ليصل إلى 6500 عامل.

■ هل يعتزم «توسيالي» على توسيع استثماراته لتطوير قدرات الإنتاج؟ وما هي الاستثمارات المسخرة لبلوغ الأهداف؟

نعم، يعتمد «توسيالي الجزائر» على استراتيجية تقوم على إعادة الاستثمار، فكل الأرباح المسجلة تضخ مجدداً في مشاريع محلية، ومن الطبيعي ضمن هذا المبدأ برمجة مشاريع التوسعة لمركبنا، كما هو الشأن في ما يخص مصنعنا الجديد لإنتاج الصفائح المسطحة (تكلمنا عليه آنفاً).

هذه الوحدة الصناعية تنتج مليوني طن من صفائح الحديد، توجّه لتغطية الطلب المحلي والتصدير نحو أسواق خارجية كذلك، كما يشغل المصنع 2000 عامل بطريقة مباشرة، بصرف النظر عن حوالي 14 ألف منصب عمل آخر بطريقة غير مباشرة.

الصفائح الحديدية التي سنتطلق في إنتاجها خلال الأيام المقبلة ستعوض بشكل محسوس الواردات الجزائرية، حيث يرتفع الطلب على هذا النوع من منتجات الحديد، خاصة في صناعة الأجهزة الكهرومنزلية، صناعة السفن، الصناعة العسكرية فضلاً عن مجال البناء ولا سيما عند استخدام الهياكل المعدنية.

ومن المتوقع أن تقدر قيمة الاستثمار لإنجاز الوحدة الصناعية الجديدة في منجم غار جبيلات ما بين 120 و150 مليون دولار، في مرحلة أولية للانطلاق في تنفيذ المصنع الذي ينتج 500 ألف طن من الحديد سنوياً، والتي تمكّن الاقتصاد الجزائري من الحفاظ على العملة الصعبة بما يعادل 60 مليون دولار سنوياً.

يوجّه إنتاج المصنع بتشكيلته المتنوعة، في مرحلة أولى، إلى تغطية الاحتياجات الوطنية من الحديد والصلب، كما سيتوجه جزء من الإنتاج إلى توفير احتياجات قطاع الصناعة الميكانيكية وتغطية الطلب على الحديد لفائدة مصانع السيارات المقبلة، ومن ثم الانتقال من مرحلة التركيب إلى التصنيع ورفع نسبة الإدماج لهذا القطاع.

أخبار

انخفاض الدخل السياحي في الأردن

انخفض الدخل السياحي في الأردن خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 4,9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2023، ليسجل ما قيمته 2,3 مليار دينار (3,3 مليارات دولار). وقال البنك المركزي الأردني، أمس الاثنين، إن البيانات الأولية الصادرة عنه تشير إلى تحقيق الدخل السياحي، خلال شهر يونيو/ حزيران من عام 2024، نمواً نسبته 2,1%، مقارنة مع الشهر ذاته من عام 2023، ليبلغ 455,8 مليون دينار (642,9 مليون دولار). أما خلال النصف الأول من عام 2024، فقد شهد الدخل السياحي انخفاضًا بنسبة 4,9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2023، ليسجل ما قيمته 2,3 مليار دينار (3,3 مليارات دولار). ويعود هذا الانخفاض في الدخل السياحي إلى تراجع أعداد السياح بنسبة 7,9%. وبحسب تصريحات سابقة للمدير العام لهيئة تنشيط السياحة عبد الرزاق عربيات، فإن القطاع السياحي تأثر نتيجة العدوان على غزة، حيث انعكس ذلك على عدد السياح الأوروبيين والأميركيين القادمين إلى الأردن، ما انعكس على أعداد السيّاح وزائري المواقع السياحية الرئيسية.

المركزي العُماني يصدر أذون خزانة

أصدر البنك المركزي العُماني أذون خزانة حكومية لأجلين مختلفين بقيمة إجمالية 31,15 مليون ريال (80,68 مليون دولار). وأوضح المركزي، في بيان على موقعه الرسمي، أن الإصدار الأول بقيمة 15 مليون ريال، من إجمالي إصدار مطروح بقيمة 17 مليون ريال، لأجل 28 يوماً، بدءاً من غد الأربعاء، حتى 14 أغسطس/ آب القادم. وبلغ متوسط سعر المقبول للإصدار الثاني من الأذون 99,65 ريال لكل 100 ريال، وكان هو أقل سعر مقبول لكل 100 ريال، وبلغ متوسط سعر الخصم 4,5625 بالمائة، ومتوسط العائد 4,57852 بالمائة. وكان الإصدار الثاني بقيمة 16,15 مليون ريال، تمثل إجمالي الإصدار المطروح لأجل 91 يوماً، بدءاً من الأربعاء القادم، وحتى 16 أكتوبر / تشرين الأول القادم. وأذون الخزانة هي أداة مالية مضمونة لفترة قصيرة الأجل يصدرها البنك المركزي العُماني بالنيابة عن حكومة السلطنة لتوفير منافذ استثمارية للبنوك التجارية المرخصة.

كلفة إزالة أنقاض حرب غزة 600 مليون دولار

توصل تقييم للأمم المتحدة إلى أن أسطولاً يضم أكثر من مائة شاحنة سيستغرق 15 عاماً لتطهير غزة من حوالي 40 مليون طن من الأنقاض في عملية تكلف ما بين 500 مليون دولار و600 مليون دولار. وفقا لما نشرته صحيفة ذا غارديان البريطانية أمس الاثنين. ووفقاً للتقييم الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة أخيراً، فقد تضرر 137 ألفاً و297 مبنى في غزة، أي أكثر من نصف المباني الموجودة في القطاع، ومن بين هذه المباني المتضررة، دُمّر أكثر من ربعها بالكامل، وحوالي عُشرها تعرض لأضرار جسيمة والثلث الباقي تعرض لأضرار متوسطة. وكشف التقييم أن مواقع دفن النفايات الهائلة التي تغطي ما بين 250 و500 هكتار (ما بين 618 و1235 فداناً)، ستكون ضرورية للتخلص من الأنقاض، اعتماداً على الكمية التي تمكن إعادة تدويرها.

عقارات

ربع العراقيين يعيشون في وحدات مؤجرة أو عشوائية

قال رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، فاضل الغراوي، إن أكثر من ربع المواطنين يسكنون في وحدات سكنية للإيجار أو عشوائية

بغداد ـ **أحمد عبد**

يعاني العراق من ضعف الرصيد السكني في عدد الوحدات الموجودة في جميع محافظاته، نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي والمعيشي للعائلات في ظل ارتفاع نسبة البطالة والفقر وتآكل العملة المحلية وتراجع دخل الفرد، وذلك في أحد أغنى بلدان العالم من ناحية الثروة النفطية. وعلى الرغم من إعلان المبادرات الحكومية حول إنشاء 120 ألف وحدة سكنية توزع على محافظات بغداد، ونينوى، وبابل وكربلاء، إلا أن العراق مازال بحاجة إلى 4 ملايين وحدة سكنية، حسب مصادر حكومية، لمعالجة العجز الملحوظ في وحدات السكن والحد من مشكلة ارتفاع الأسعار القائمة. وتقدر المصادر ذاتها، أن نسبة العجز السكني من الوحدات السكنية للعامين 2023/ 2024 بلغ 26% من مجموع العدد الكلي المتوقع لسكان العراق البالغ عددهم 45 مليون نسمة.

وكان المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، قد كشف عن أن نسبة العجز البالغة 26% خلال عامي 2023/ 2024 احتلت فيها محافظة بغداد المرتبة الأولى في مؤشر العجز في الوحدات السكنية قياساً لنسبة السكان بنسبة 31%، تلتها محافظة نينوى بنسبة 28% ومحافظة البصرة ثالثاً بنسبة 10%. وقال رئيس المركز، فاضل الغراوي، إن معدل ملكية المنازل في العراق يبلغ نحو 74%، أي أن 26% أو أكثر من ربع العراقيين يسكنون في الإيجار أو ضمن دوائر المسح الوطني للسكان. وأشار الغراوي إلى أن نسبة الحاجة للوحدات السكنية في المناطق الحضرية سيزيد بواقع 3% سنوياً لغاية العام 2030، ووفقا لهذا المؤشر فان العراق بحاجة الى اربعة ملايين وحدة سكنية بحلول العام 2027.

وبيّن الغراوي، لـ«العربي الجديد»، أن سبب عدم معالجة أزمة السكن في العراق، عدم توسعة التخطيط الحضري للمدن وغياب توزيع قطع أراض تتوفر فيها الخدمة البلدية، وعدم تخصيص موازنات خاصة لبناء مدن سكنية تتناسب مع الزيادة السكانية. ووفق رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق فإن غالبية المشاريع السكنية في العراق استثمارية، وخصصت الحكومة مؤخراً نسبة معينة من هذه المشاريع لغرض توزيعها على الطبقات الفقيرة، بحسبه. وطالب الغراوي الحكومة بإطلاق المبادرة الوطنية للسكن، وتوزيع قطع الأراضي السكنية في المحافظات كافة مع مبادرة القروض السكنية من دون فوائد، وإقامة المدن السكنية لمعالجة العجز الكبير في نسبة الوحدات السكنية، وتعميم هذه التجربة في كافة المحافظات. وأكد أن التحديات التي تواجه الحكومة في معالجة أزمة السكن تشمل عدم وجود موازنة لبناء مدن سكنية إلا من خلال الاستثمار، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة السكن العشوائي، وعدم توزيع أراض سكنية مناسبة تلبي احتياجات السكان. تتركز فجوة السكن في بغداد وبقية المحافظات في وسط وجنوب العراق، في حين تنخفض بشكل ملحوظ في مناطق إقليم كردستان العراق، بسبب تزايد أعداد المجمعات السكنية وفرص السكن في الأحياء العامة. وبالحديث عن ارتفاع فجوة السكن، قدرت وزارة التخطيط العراقية، الفجوة بأكثر من مليونين ونصف المليون وحدة سكنية لسد الحاجة والطلب على السكن في ظل التزايد السكاني المستمر بأكثر من مليون نسمة في كل عام. وقال المتحدث باسم الوزارة، عبد الزهرة الهنداوي، في حديث صحافي، إن ارتفاع الفجوة السكانية تسبب بارتفاع الأسعار نتيجة الطلب المتزايد مع قلة المعروض في سوق العقارات.

فجوة السكن تنخفض في كردستان العراق (هلا كارجي/ Getty)

سياحة

المنتجعات والفنادق عصيّة على التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

باتت السياحة في الفنادق والمنتجعات السياحية عصية على التونسيين المنهكين من الغلاء، إذ يشكو طيف واسع من السياح المحليين من عدم قدرتهم على مجاراة نسق أسعار الحجز في الفنادق في فترة الإجازات الصيفية.

ويتعزز شعور التونسيين بالإقصاء من إمكانيات النفاذ إلى الخدمات السياحية داخل الفنادق بين عام وآخر نتيجة تراجع قدرتهم الإنفاقية ما يدفعهم عن البحث عن بدائل رخيصة من بينها الهروب إلى الشواطئ العمومية أو تأجير منازل في مناطق ساحلية بأقل كلفة.

وتقدر كلفة الإقامة لليلة واحدة لأسرة متكونة من 4 أفراد في فندق من فئة أربع نجوم بحسب الشهادات التي جمعتها «العربي الجديد» ما بين 1000 و2000 دينار (أي ما بين 330 و660 دولاراً أميركياً) ما يعادل ضعف متوسط الراتب الشهري لموظفي القطاع الحكومي الذي لا يتجاوز 924 ديناراً وفق أحد البيانات الحكومية.

يقول كريم سنوسي، وهو أب لثلاثة أطفال إن قضاء إجازة صيفية في أحد الفنادق بات حلماً صعب المنال للتونسيين من ذوي الدخل المتوسط، مؤكداً أن محاولات الحجز التي حاول إجراءها عبر المنصات ووكالات الأسفار قدرت كلفة الإقامة لعائلته المتكونة من خمسة أفراد بأكثر من 1400 دينار يومياً في فندق من فئة أربع نجوم. وأكد سنوسي في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه قد يحتاج إلى إنفاق أربعة رواتب لقضاء إجازة لا تتجاوز خمسة أيام في فندق سياحي يقدم الخدمات ذاتها إلى السياح بكلف أقل بكثير. وتابع: «لا تسمح إمكانيات التونسيين بالذهاب إلى الفندق، نحن مرهقون بنفقات المعيشة والفواتير، لم يبق لنا خيار سوى الشواطئ العمومية وهي مكلفة أيضاً». وتشير آخر الإحصائيات حول الترفيه نشرها معهد الاحصاء الحكومي إلى أن المستهلك التونسي يخصص 6,69% من ميزانيته للترفيه والثقافة، أي معدل 18 دولاراً للفرد الواحد، وتشهد هذه النسبة تراجعا منذ سنوات، حيث كانت في مستوى 8,9% من الميزانية سنة 1985. وعلى امتداد الفترات الصعبة التي عاشتها سياحة تونس شكلت السوق الداخلية الحزام الداعم للقطاع الذي سجلت نسب إقبال مهمة من التونسيين ممن منحوا هذه الصناعة جرعة أكسيجين ساعدت على تخفيف الخسائر التي خلفتها الضربات الإرهابية ثم جائحة كورونا. لا يقتصر التذمر من غلاء سياحة الفنادق على المحليين، فقد أبدى التونسيون في المهجر أيضاً، قلقاً من غلاء أسعار الفنادق ما يدفع العديد منهم إلى تغيير وجهاتهم خلال إجازة الصيف نحو بلدان تقدم عروضاً أقل سعراً. وتقول التونسية المقيمة في النمسا سماح الخميري إنها فكرت مبكراً في برمجة إجازتها الصيفية في بلادها، غير أنها صعقت بتعريفات الفنادق، حيث بلغت كلفة قضائها لأسبوع في فندق من فئة خمس نجوم بجهة الحمامات إلى ما يزيد عن 3 آلاف يورو من دون احتساب سعر تذكرة الطائرة وباقي مصاريف الإجازة. وأكدت المتحدثة في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الغلاء دفعها إلى تغيير وجهتها والبحث عن وجهات أقل كلفة، مشيرة إلى أنها تمكنت من الظفر بفرصة إجازة في جزيرة يونانية بكلفة لا تزيد عن 1800 يورو تشمل الإقامة الكاملة في الفندق ومصاريف التنقل. وبداية الموسم توقعت تونس هذا العام استقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سائح، غير أن نسبة الحجوزات في الفندق سجلت تراجعاً خلال شهري يوليو/ تموز الحالي وأغسطس/ آب بنسبة تصل إلى 15 % وفق بيانات صدرت عن جامعة وكالات السفر والفنادق. أعلن رئيس الجامعة أحمد بالطيب، تسجيل تراجع في نسق الحجوزات في فترة ذروة الموسم الصيفي بنسبة تتراوح ما بين 10 و15%. وعبر بالطيب في تصريح لـ«العربي الجديد» عن قلق من تراجع الحجوزات، مؤكداً أن نسبة الامتلاء في الفنادق لم تصل إلى طاقتها القصوى في عدد من الوجهات الساحلية الرئيسية على غرار جربة والحمامات وسوسة. ورجح أن يكون تراجع أسعار الفنادق خلال فترة ذروة الموسم السياحي من بين أسباب تراجع نسق هذه الحجوزات. ويحد تراجع الحجز في الفنادق من عائدات القطاع السياحي وقدرته التشغيلية بعد أن قدرت إيراداته إلى مايو/ أيار الماضي بما يزيد عن 2,1 مليار دينار أي نحو 700 مليون دولار وفق بيانات البنك المركزي التونسي بزيادة تصل إلى 7,8% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

مال وسياسة

إضافة إلى سجله الإجرامي الحافل بحق الفلسطينيين منذ ما قبل نكبة عام 1948، ينتهز الاحتلال الإسرائيلي فرصة عدوانه الوحشي على غزة لتدمير أركان الاقتصاد الفلسطيني وبناه التحتية. فكيف يمضي في خطته الممنهجة هذه؟

تدمير اقتصاد فلسطين

هكذا تدفع إسرائيل السلطة إلى الانهيار

فلسطينيون يتفحصون دمارا في تل الهوى بعد انسحاب جيش الاحتلال، غزة، 14 يوليو 2024 (محمود عيسى/الأناضول)

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

ليس خافياً بالمرة أن الاحتلال الإسرائيلي، متمثلاً، الآن، بحكومة بنيامين نتنياهو الأكثر تطرّفاً من سابقاتها، يسعى جاهداً لإلحاق أكبر الخسائر الممكنة بالفلسطينيين بشراً واقتصاداً، بعدما عجز حتى الساعة حتى تحقيق هدفه الأساسي المعلن، وهو إلحاق الهزيمة النكراء بحق المقاومة وإحباط روح الصمود والتصدّي في صفوف أهل الأرض الراسخين فيها رغم كلّ ما ترتكبه آلة العدو من قتل ودمار بلا هوادة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وتتوالى التحليلات والتقارير من الخبراء والمنظمات المتابعة لمجريات العدوان المستمر منذ أكثر من تسعة أشهر، وجديدها أمس الاثنين ما كتبه المؤرخ والأستاذ بمعهد العلوم السياسية في باريس جان بيير فيليو في صحيفة لو موند تحت عنوان «حرب بنيامين نتنياهو المالية ضد السلطة الفلسطينية»، ليخلص بنتيجته إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية تعمد إلى شل السلطة الفلسطينية مالياً، من خلال حجب الإيرادات التي ينبغي تحويلها إليها تلقائياً، مشيراً إلى أن نتنياهو لا يزال مفتقراً إلى خطة واضحة لما يسمّى «اليوم التالي» في غزة، فيما من الواضح أن لديه مصلحة كاملة في إطالة أمد الأعمال العدائية لأطول فترة ممكنة، مع احتمال إعادة انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، والذي دعمه من دون قيد أو شرط خلال السنوات الأربع التي قضاها في البيت الأبيض خلال ولايته السابقة، ليضيف أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يعرف أيضاً أن إطالة أمد الصراع تحميه من الإجراءات القانونية الثلاثية ضده (الفساد والاحتيال وخيانة الأمانة)، ومن لجنة التحقيق التي ستحقق في أسباب انهيار أمن إسرائيل في عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها المقاومة في السابع من أكتوبر الماضي.

ويعتقد فيليو أن الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد حماس في غزة، والتي أودت بحياة أكثر من 38 ألف شخص خلال تسعة أشهر، كانت مصحوبة بقمع مكثف في الضفة الغربية المحتلة، حيث استُشهد نحو 600 فلسطيني في الفترة نفسها، لكن نتائج حدة هذا العنف، الذي يلعب فيه المستوطنون دوراً حاسماً بالتواطؤ مع الجيش الإسرائيلي، تتفاقم بسبب الضغوط المالية الشديدة على السلطة الفلسطينية وهي ضغوط أصبحت أكثر شدة بعدما أسند نتنياهو حقيبة وزارة المالية إلى بتسلئيل سموتريتش الذي لا يُخفي رغبته في استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كامل، مع إشارة هذا الخبير إلى أن «من عجيب المفارقات هنا أن اتفاقات السلام الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة بين 1993 و1995 هي التي وجد فيها نتنياهو وسموتريتش السلاح اللازم لإركاع السلطة الفلسطينية مالياً».

منهجية الاختلال التدميرية

لكن السؤال يبقى حول المنهجية التي انطلقت منها حكومة نتنياهو لدفع السلطة الفلسطينية إلى حافة الانهيار المالي. وهذا ما سعت دالية العزة وشهزاد الدين في تقرير مشترك نشرته منصة شبكة «زد» (Z) المستقلة يوم الأحد، وفيه يتطرقان إلى هذه السردية انطلاقاً من إعلان وزير المالية القومي المتطرف سموتريتش في مايو/ أيار الماضي، أنه سيحجب عائدات الضرائب المخصصة للفلسطين، وذلك ردا على اعتراف إسبانيا وإيرلندا والنرويج بالدولة الفلسطينية. كذلك عمد إلى خصم هذه الإيرادات، وهدّد بقطع علاقة البنوك الفلسطينية بنظيراتها الإسرائيلية، في خطوة من شأنها، إن حصلت، وقف جميع المعاملات المالية الخارجية ومنع استيراد العديد من السلع الأساسية إلى الأراضي الفلسطينية. وكل ذلك يأتي في وقت تعاني فيه السلطة الفلسطينية التي تمثل الهيئة الحكومية التي تمارس سيطرة جزئية على الضفة الغربية المحتلة من أزمة مالية حادة. فوفقاً لتقرير نشره البنك الدولي في أواخر مايو الفائت، فإن الوضع المالي للسلطة «تدهور بشكل كبير» في الأشهر الثلاثة السابقة، بما يزيد من احتمال حدوث «انهيار مالي وشيك»، كذلك بعاني الاقتصاد الفلسطيني أصلاً من البطالة والفقر. وخلال الأشهر التسعة الماضي، فُقد نحو نصف مليون وظيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي العاشر من يوليو/ تموز الجاري، قالت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين المفوضين من الأمم المتحدة إن المجاعة تنتشر في جميع أنحاء غزة، في حين أن الانهيار المالي للسلطة لن يؤدي إلا إلى مفاقمة الأوضاع نحو الأسوأ.

تجدر الإشارة إلى أن لإسرائيل سيطرة راسخة على السلطة الفلسطينية. فبموجب اتفاقيات السلام الموقعة في تسعينيات القرن العشرين، تجمع وزارة المالية الإسرائيلية الضرائب نيابة عن الفلسطينيين وتقوم بتحويلات شهرية إلى السلطة الفلسطينية. لكن إسرائيل توقفت عن إجراء التحويلات بعد وقت قصير من بدء الحرب، واحتجزت أموالاً تتراوح بين 60% و70% من إجمالي قيمة الموازنة العامة الفلسطينية. ولا يتأثر الناس في الضفة الغربية فقط. فقد طردت حماس السلطة الفلسطينية من قطاع غزة عام 2007. لكن العديد من العاملين في القطاع العام في القطاع احتفظوا بوظائفهم واستمروا في الحصول على رواتبهم من عائدات الضرائب المحولة. لكن إسرائيل حجبت المدفوعات المخصصة لهؤلاء الموظفين في قطاع غزة أيضاً على أساس أن الأموال قد تقع في يد حماس.

ثم، في العاشر مايو، ومؤخراً في يونيو/ حزيران الماضي، أعلن سموتريتش أنه سيوقع أخيراً على عدم تجميد عائدات الضرائب على مدى الأشهر الثلاثة الماضية وتمديد الإعفاء الذي يسمح بالتعاون بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية. لكن ذلك سيأتي مقابل الموافقة على التوالي على خصم شهر مايو وحده أدى إلى الدولي أن خصم شهر مايو وحده أدى إلى زيادة «مخاطر الانهيار الشامل المحتمل». وتواجه السلطة الفلسطينية الآن فجوة تتسع بسرعة بين الإيرادات الواردة والمبلغ اللازم للنفقات العامة الأساسية. وقد وصلت هذه الفجوة التمويلية إلى 682 مليون دولار، ومن المتوقع، وفقاً لتقرير البنك الدولي، أن تتضاعف خلال الأشهر المقبلة إلى 1,2 مليار دولار. وفي مايو المنصرم، لم تتمكن السلطة من دفع رواتب العاملين في القطاع العام إلا بنسب بين 50% و70% من رواتبهم. كما أنها عاجزة عن سداد المستحقات المتوجبة عليها للبنوك المحلية، بما يزيد اعتمادها على المساعدات الخارجية لسداد ديونها.

> تواجه السلطة فجوة تمويلية بقيمة 1,2 مليار دولار

ممارسة الابتزاز المالي

في 28 يونيو، تعزّزت الآمال بأن تتمكن السلطة من تجنب الانهيار، حيث أعلن سموتريتش أنه سيوقع أخيراً على عدم تجميد عائدات الضرائب على مدى الأشهر الثلاثة الماضية وتمديد الإعفاء الذي يسمح بالتعاون بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية. لكن ذلك سيأتي مقابل الموافقة على التوالي على خصم شهر مايو وحده أدى إلى الدولي أن خصم شهر مايو وحده أدى إلى زيادة «مخاطر الانهيار الشامل المحتمل». وتواجه السلطة الفلسطينية الآن فجوة تتسع بسرعة بين الإيرادات الواردة والمبلغ اللازم للنفقات العامة الأساسية. وقد وصلت هذه الفجوة التمويلية إلى 682 مليون دولار، ومن المتوقع، وفقاً لتقرير البنك الدولي، أن تتضاعف خلال الأشهر المقبلة إلى 1,2 مليار دولار. وفي مايو المنصرم، لم تتمكن السلطة من دفع رواتب العاملين في القطاع العام إلا بنسب بين 50% و70% من رواتبهم. كما أنها عاجزة عن سداد المستحقات المتوجبة عليها للبنوك المحلية، بما يزيد اعتمادها على المساعدات الخارجية لسداد ديونها.

ممارسة الابتزاز المالي

في 28 يونيو، تعزّزت الآمال بأن تتمكن السلطة من تجنب الانهيار، حيث أعلن سموتريتش أنه سيوقع أخيراً على عدم تجميد عائدات الضرائب على مدى الأشهر الثلاثة الماضية وتمديد الإعفاء الذي يسمح بالتعاون بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية. لكن ذلك سيأتي مقابل الموافقة على التوالي على خصم شهر مايو وحده أدى إلى الدولي أن خصم شهر مايو وحده أدى إلى زيادة «مخاطر الانهيار الشامل المحتمل». وتواجه السلطة الفلسطينية الآن فجوة تتسع بسرعة بين الإيرادات الواردة والمبلغ اللازم للنفقات العامة الأساسية. وقد وصلت هذه الفجوة التمويلية إلى 682 مليون دولار، ومن المتوقع، وفقاً لتقرير البنك الدولي، أن تتضاعف خلال الأشهر المقبلة إلى 1,2 مليار دولار. وفي مايو المنصرم، لم تتمكن السلطة من دفع رواتب العاملين في القطاع العام إلا بنسب بين 50% و70% من رواتبهم. كما أنها عاجزة عن سداد المستحقات المتوجبة عليها للبنوك المحلية، بما يزيد اعتمادها على المساعدات الخارجية لسداد ديونها.

تحذير أميركي بعد فوات الأوان؟

في توبيخ نادر للإسرائيلي، حذرت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين مطلع يونيو/ حزيران الماضي، من أن خططها لعزل المؤسسات المالية الفلسطينية عن النظام المصرفي العالمي من شأنها أن تهدد الاستقرار الاقتصادي في الضفة الغربية. لكنّ تحذيرها ربما جاء بعد فوات الأوان لموقف وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف، بتسلئيل سموتريتش الذي لا يزال عازماً على تقويض آخر بقايا الحكم الذاتي المحدود بالفعل للسلطة في الضفة.

وقت تعاني فيه السلطة الفلسطينية التي تمثل الهيئة الحكومية التي تمارس سيطرة جزئية على الضفة الغربية المحتلة من أزمة مالية حادة. فوفقاً لتقرير نشره البنك الدولي في أواخر مايو الفائت، فإن الوضع المالي للسلطة «تدهور بشكل كبير» في الأشهر الثلاثة السابقة، بما يزيد من احتمال حدوث «انهيار مالي وشيك»، كذلك يعاني الاقتصاد الفلسطيني أصلاً من البطالة والفقر. وخلال الأشهر التسعة الماضي، فُقد نحو نصف مليون وظيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي العاشر من يوليو/ تموز الجاري، قالت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين المفوضين من الأمم المتحدة إن المجاعة تنتشر في جميع أنحاء غزة، في حين أن الانهيار

الرؤية

الحروب التجارية ومستقبل الدول النامية

علي نور الدين

في الخامس من شهر يوليو/تموز الحالي، بدأ الاتحاد الأوروبي بتطبيق رسوم جمركيّة إضافية ذات طابع عقابي، وبنسب تصل إلى حدود الـ 37,6%، على واردات الاتحاد من السيّارات الكهربائيّة الصينية. وخلال أربعة أشهر، من المفترض أن تحدد المفوضية الأوروبية إمكانية إلغاء هذه الرسوم في ضوء المحادثات مع الصين، أو تثبيتها بشكل نهائي لمدّة خمس سنوات.

على هذا النحو، سار الاتحاد الأوروبي على خطى إدارة بايدن، التي قرّرت كذلك فرض رسوم أقسى، تصل إلى حدود الـ 100% على واردات السيّارات الصينيّة. غير أنّ تأثير القرار الأوروبي سيبقى أشد على الشركات الصينيّة، بالنظر إلى ارتفاع حصة الشركات الصينية في سوق السيّارات الكهربائيّة في أوروبا إلى نحو 19,5% خلال العام الماضي، بحسب أرقام وكالة «بلومبيرغ»، في حين أنّ هذه النسبة لم تتجاوز الـ 2% في الولايات المتحدة خلال العام الماضي، قبل أن تنخفض إلى 1% بحلول الربع الأول من هذا العام. الحجّة المعلنة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإجراءات العقابيّة، هي اعتماد الشركات الصناعيّة الصينيّة على دعم حكومي مفرط. وهو ما يخلق، برأي هؤلاء، فائضًا كبيرًا في الإنتاج، وبأسعار منخفضة للغاية، مقارنة بأسعار السيّارات الكهربائيّة الغربيّة. بهذا المعنى، يرى الغرب أن الصين تعتمد على سياسات تجاريّة «غير منصفة»، بحسب التعابير التي تم استعمالها في مناقشات مجموعة السبع خلال أيّار/مايو الماضي.

لدعم هذه النظريّة، يشار في العادة إلى المبالغ الضخمة التي أنفقتها الصين لدعم قطاع تصنيع السيّارات الكهربائيّة، والتي تجاوزت 231 مليار دولار بين عامي 2009 و2023. وأكثر من نصف هذا المبلغ، جرى تقديمه على شكل إعفاءات من ضريبة المبيعات. بينما توزّع النصف الباقي على دعم البنية التحتيّة وإنشاء محطّات الشحن وبرامج الدعم والتطوير وشراء المؤسسات العامة لهذا النوع من المنتوجات. إلا أنّ تبرير هذه الإجراءات من زاوية التصويب على الدعم الحكومي الصيني يبقى حجّة ضعيفة، وخصوصًا في هذه المرحلة. فالولايات المتحدة نفسها قدّمت أكثر من 370 مليار دولار عام 2022، دعما مباشرا لصناعة السيّارات الكهربائيّة والبطّاريّات ومكوّنات الطاقة المتجدّدة، وغيرها من برامج أمن الطاقة والانتقال إلى الطاقة النظيفة. ومنحت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قبل أيام 1,7 مليار دولار في شكل منح للمساعدة في إعادة تشغيل أو توسيع منشآت تصنيع وتجميع السيارات الكهربائية في ثماني ولايات، بينها ساحات المعارك الرئاسية في ميشيغان وبنسلفانيا وجورجيا. وتمامًا كحال الحوافز الصينيّة، جاء الجزء الأكبر من هذا الدعم الأميركي، الذي تم إقراره ضمن قانون «خفض التضخّم»، على شكل حوافز ائتمانية وضريبيّة. وفي واقع الأمر، كانت محاربة الواردات الصينيّة، وزيادة تنافسيّة الصناعات الأميركيّة في وجه هذه الواردات، أحد الأسباب الواضحة والمُعلنة لقانون «مكافحة التضخّم»، وهو ما وضع رزمة الدعم بأسرها في سياق التنافس التجاري بين البلدين. بل وحتّى أنّ الاتحاد الأوروبي نفسه وجد في برامج الدعم الأميركيّة تلك خطوة عدوانيّة تجاه المنتجات الأوروبيّة. وهو ما دفع ألمانيا للتحذير من «حرب تجاريّة» قد تتدلع بين التكتّلين الصناعيين الأوروبي والأميركي.

من ناحيته، لم يكن الاتحاد الأوروبي أقل حرصًا من الأميركيين على دعم صناعاته في هذا القطاع. ففي مواجهة هذه السياسات الأميركيّة والصينيّة، يراهن الاتحاد الأوروبي على إنفاق أكثر من 72 مليار يورو متوسّطا سنويا، على دعم القطاعات التي تساهم في تحقيق أمن الطاقة والانتقال إلى الطاقة المتجدّدة، وفي طليعتها قطاع السيّارات الكهربائيّة.

باختصار، ما يجري لا يربط بمعاقبة الصين على ممارسات تجاريّة غير نزيهة، بقدر ما يرتبط بحرب تجاريّة كاملة المعالم بين كبرى التكتّلات الصناعيّة. وأحد أهداف هذه الحرب التجاريّة، هو سيطرة كل طرف على أكبر قدر ممكن من سلاسل توريد قطاع السيّارات الكهربائيّة، الذي حقّق خلال السنة الماضية نموًا بنسبة 33% على المستوى العالمي. وبطبيعة الحال، هذا الصراع ليس سوى نتيجة من نتائج الانتقال التدريجي نحو مصادر الطاقة المتجدّدة، لضمان أمن الطاقة في كل تكتّل صناعي، ما عزّز مكانة السيارات الكهربائيّة في الأسواق الدوليّة.

مشكلة الدول الغربيّة تكمن في أنّ الصين كانت سبّاقة تاريخيًا في تشكيل ودعم سلاسل توريد الصناعات المتعلّقة بالسيّارات الكهربائيّة والبطاريّات ومصادر الطاقة المتجدّدة. هذا العامل، فضلًا عن انخفاض كلفة سائر عوامل الإنتاج، أعطت الصناعات الصينيّة في هذا المجال قدرة تنافسيّة عالية، ما يفسّر خشية الغرب من هيمنة الصين على هذه القطاعات.

اندفاع الدول الغربيّة نحو الحروب التجاريّة والسياسات الحمائيّة الشرسة، بخلاف بالتأكيد نظريّات تحرير الأسواق وتخصّص كل دولة في الصناعات التي تملك فيها كفاءة وتنافسيّة مميّزة. وهذا ما يناقض حتمًا شعارات حريّة التجارة الدوليّة، التي قامت الدول الغربيّة بتسويقها والدفع باتجاهها تاريخيًا. من خلال قواعد منظمة التجارة الدوليّة. ومن شأن هذا التحوّل أيضًا أن يبطئ وتيرة الانتقال نحو الطاقة النظيفة في الدول الغربيّة، بفعل ارتفاع كلفة المنتجات المحليّة هناك، وخضوع المنتجات المستوردة إلى الرسوم الحمائيّة الجديدة.

على مستوى الدول النامية، من الواضح أنّ هذه التطوّرات ستحمل معها فرصا وتحديات في الوقت نفسه. التحدّي الأهم لهذه الدول، هو تدفّق فائض الإنتاج الصيني منخفض الثمن باتجاه أسواق الدول النامية، التي تملك صناعات ناشئة في قطاع السيّارات الكهربائيّة، بعد وضع الحواجز أمام الإنتاج الصيني في الغرب. وهذا ما قد يؤدّي إلى ضرب هذه الصناعة في الدول النامية، التي تطمح لتطوير سلاسل التوريد المحليّة في هذا المجال.

من هذه الزاوية بالتحديد، يمكن فهم الرسوم الجديدة التي فرضتها تركيا على استيراد السيّارات الصينيّة الكهربائيّة، خلال شهر يونيو/حزيران الماضي، وبنسبة قاربت الـ 40%. ومن الزاوية نفسها، يمكن فهم تخفّظ السعوديّة على تقدّم محادثات تحرير التجارة ما بين الصين ومجلس التعاون الخليجي. في الحالتين، ثمّة خشية من إغراق الأسواق المحليّة بفائض الصناعات الصينيّة، التي باتت تعاني من صعوبات متزايدة على مستوى نمو مبيعاتها في الغرب.

تأجيج الحرب التجارية في صلب أجندة ترامب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

في حال فوزه بولاية جديدة في البيت الأبيض لأربع سنوات بالانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، يعتزم دونالد ترامب إعادة تشكيل التجارة العالمية برسوم جمركية باهظة الثمن، وترحيل ملايين المهاجرين وملء الحكومة الجمهورية فكرة فرض رسوم جمركية بنسبة 10% أو أكثر على جميع السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة، وهي خطوة يقول إنها ستقضي على العجز التجاري، لكن النقاد يقولون إنها ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلكين الأميركيين وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، كما قال بوجوب أن يتمتع بسلطة فرض رسوم جمركية أعلى على الدول التي فرضت تعريفات جمركية على الواردات الأميركية. وهدد بفرض رسوم جمركية بنسبة 200% على بعض السيارات المستوردة، وفقاً لما أوردت وكالة رويترز. وقد استهدف ترامب الصين على وجه الخصوص. ويقترح التخلص التدريجي من الواردات الصينية من السلع مثل الإلكترونيات والصلب والأدوية على مدى أربع سنوات. ويسعى لمنع الشركات الصينية من امتلاك العقارات والبنية التحتية الأميركية في قطاعي الطاقة والتكنولوجيا. كذلك تعهد ترامب بزيادة إنتاج الوقود الأحفوري عبر تسهيل السماح بالحفر على الأراضي الفيدرالية وسيشجع إنشاء خطوط أنابيب غاز جديدة.

دونالد ترامب في تجمع انتخابي بفلوريدا، 9 يوليو 2024 (جو رايدل/ Getty)

مصنع توربينات رياح صيني في السعودية

رفع شفرات توربينات على شاحنة في جيانغسو شرقي الصين، 8 أبريل 2024 (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

تقترب السعودية وثاني أكبر شركة مصنعة لتوربينات الرياح في الصين من التوصل إلى اتفاق لتطوير محطة جديدة للمساعدة في دعم هدفها المتمثل في تعزيز إنتاج الطاقة المتجددة. ومن الممكن أن يوقع «صندوق الاستثمارات العامة» وشركة «فيجن إنداستريز» إلى طلبات التعليق، بينما رفضت شركة «إنفيجن» التعليق، علماً أن لدى هذه الأخيرة أعمالا كبيرة في المملكة التي تستثمر مليارات الدولارات في مصادر الطاقة المتجددة لوقف حرق النفط لتوليد الطاقة. وتقوم الشركة بتوريد توربينات الرياح لشركة «نيوم غرين هيدروجين» التي تناهز قيمتها تسعة مليارات دولار، والتي ستستخدم 4 جيغاواط من طاقة الشمس والرياح لإنتاج الهيدروجين النظيف.

الآخرين لبناء مصنع لتصنيع توربينات الرياح في السعودية في جزء من جهود المملكة لتوطين سلاسل التوريد. كما من المتوقع أن تكون «إنفيجن» المستثمر الأكبر في الشراكة. ولم يستجب «صندوق الاستثمارات العامة» وشركة «فيجن إنداستريز» إلى طلبات التعليق، بينما رفضت شركة «إنفيجن» التعليق، علماً أن لدى هذه الأخيرة أعمالا كبيرة في المملكة التي تستثمر مليارات الدولارات في مصادر الطاقة المتجددة لوقف حرق النفط لتوليد الطاقة. وتقوم الشركة بتوريد توربينات الرياح لشركة «نيوم غرين هيدروجين» التي تناهز قيمتها تسعة مليارات دولار، والتي ستستخدم 4 جيغاواط من طاقة الشمس والرياح لإنتاج الهيدروجين النظيف.

الكهرباء عاجزة عن مواكبة التغيّر المُناخي

نيويورك ـ **العربي الجديد**

يُظهر انقطاع التيار الكهربائي في أكثر من بقعة حول العالم كيف أن شبكات الكهرباء عاجزة عن مواكبة التغيّر المُناخي، وفقاً لتقرير معمّق أوردته بلومبيرغ أمس الاثنين، استهلته بالإشارة إلى توقف الحياة تقريباً في بودغوريتشا، عاصمة الجبل الأسود، في وقت سابق من هذا الصيف، حيث علقت السيارات والحافلات في حالة من الجمود مع انطفاء إشارات المرور، وتعطل الإنترنت، وانطلقت أجهزة الإنذار الأمنية كرد فعل على انقطاع مفاجئ في إمدادات الطاقة. وفي ذلك أخبار سيئة لمئات ملايين الناس حول العالم باعتبار أن خطر انقطاع التيار الكهربائي يزداد سوءاً. ويعني فصل الصيف الأكثر حرارة ارتفاعاً حاداً في الطلب على التبريد، حيث تتسبب درجات الحرارة المرتفعة في ترهل الأسلاك وخطر إشعال حرائق الغابات. وهذا ما لم تواكبه تحديثات البنية التحتية للطاقة، مع أن الجهود المبذولة للحد من استخدام الوقود الأحفوري تجعل توزيع الكهرباء أكثر أهمية. وبسبب ارتفاع الاستهلاك وعدم استقرار خطوط الإمداد، أدى انقطاع التيار الكهربائي في الجبل الأسود في أواخر يونيو/ حزيران إلى انقطاع شبكات الطاقة في البلدان المجاورة واحدث دماراً في المنازل والمستشفيات والحانات الشاطئية. وقد تكررت الحادثة في العديد من أنحاء العالم.

كما عانت ملايين الأسر في هيوستن (تكساس/ أميركا)، من انقطاع التيار الكهربائي في أعقاب إعصار بيريل الأسبوع الماضي، حيث فقدت أجهزة تكييف الهواء بسبب الحرارة الشديدة التي أعقبت العاصفة.

وفي الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، فإن انقطاع التيار الكهربائي من الإكوادور إلى الهند في الأسابيع الأخيرة يقدم لمحة عن الاضطراب القادم. وتعرض أزمة المناخ شبكات الكهرباء للفيضانات المفاجئة التي تهدم أبراج النقل، والجفاف الذي يجفف خزانات الطاقة المائية، وارتفاع الطلب بسبب التبريد أثناء الحرارة الحارقة.

وتؤدي الشبكات غير المستقرة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار بالنسبة للشركات، وتعكر صفو السياسة، وتهدد الأرواح.

وسوف يكلف توسيع الشبكة نحو 24,1 تريليون دولار لتحقيق أهداف صافي الصفر بحلول عام 2050، وهو ما يتجاوز الاستثمار المطلوب في قدرة الطاقة المتجددة، وفقاً لخدمة «بلومبيرغ إن إي إف». ونظراً لمساحتيهما الشاسعتين واستخدامهما العالي للطاقة، فإن الولايات المتحدة والصين تواجهان أكبر الفواتير.

يصلحون شبكة كهرباء قرية سيان في رونغان الصينية، 2 يوليو 2024 (Getty)